

بعد الميزانيات الهائلة هل حققت مشاريع التحول الرقمي أهدافها؟

د. علي محمد الخوري

حقوق الطبع والنشر ©2020 مركز التعلم ودراسات المستقبل - الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. يحظر إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو توزيعه دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر. ويستثنى من ذلك الاقتباسات الموجزة التي يتم تضمينها في البحوث والدراسات والمراجعات وبعض الاستخدامات غير التجارية الأخرى المسموح بها بموجب قوانين حقوق النشر.

مركز التعلم ودراسات المستقبل
الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي

منظمة تابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية
المقر الرئيسي: القاهرة - جمهورية مصر العربية
مقر الإدارة: أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
الموقع الإلكتروني: www.ArabFDE.org
البريد الإلكتروني: info@arabFDE.org

عنوان الكتاب: بعد الميزانيات الهائلة، هل حققت مشاريع التحول الرقمي أهدافها؟

تأليف: د. علي محمد الخوري
الترقيم الدولي (ISBN): 978-9948-35-235-8


الطبعة الأولى

جدول المحتويات

6	تمهيد - الاستثمارات الضخمة في مشاريع التحول الرقمي الحكومية
9	مفهوم الحكومة الإلكترونية
11	مفهوم الحكومة الذكية
13	تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة
15	أين نحن اليوم في المنطقة العربية من الاهداف العالمية لمشاريع التحول الرقمي التي تم تفصيلها وتوضيحها؟
17	مراحل التطور الحكومي مع مشاريع التحول الرقمي
21	الخدمات الحكومية البسيطة والمعقدة
22	ما هي أهم العوائق التي تعطل مسيرة التطور والتقدم في مشاريع التحول الرقمي؟
24	العوائق والتحديات
26	الحلول والتوصيات المقترحة
30	المراجع

جدول الأشكال

- الشكل رقم (1): الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2016-2022 7
- الشكل رقم (2): التطور التكنولوجي والاتجاه العالمي نحو تبني مفاهيم
الصناعة 4.0 13
- الشكل رقم (3): المراحل الأربعة للتحول الرقمي في
المنظومة الحكومية 16



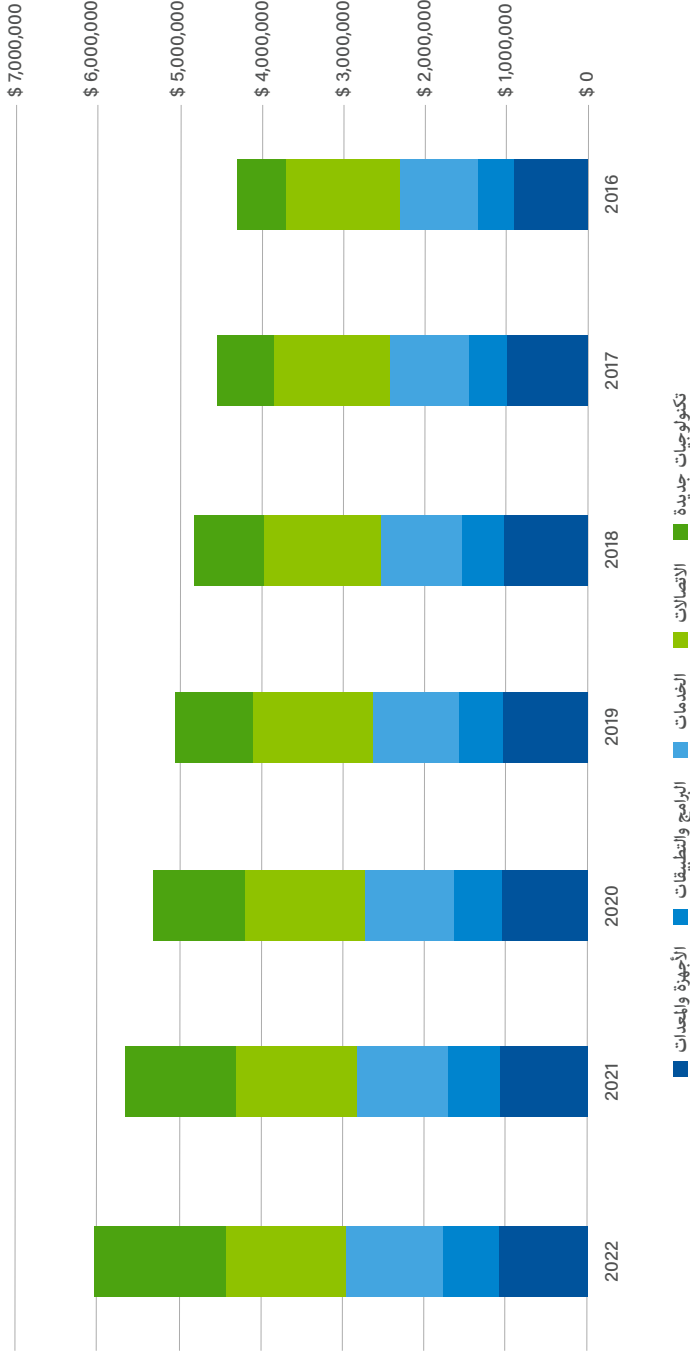
تبنّت
الحكومات في جميع
أنحاء العالم التكنولوجيات
الجديدة للمعلومات والاتصالات
لرفع كفاءة العمليات الداخلية، وتقديم
خدمات أفضل وأكثر تكاملاً لمواطنيها
ولشركات الأعمال، وتطورت معها
الاستراتيجيات والممارسات المرتبطة
بالحوكمة الإلكترونية.



تمهيد

شهدت المنطقة العربية وسائر دول العالم ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين آلاف المبادرات والمشاريع في مجال التحول الرقمي، مستهدفة دعم قدراتها كحكومة مسؤولة عن صناعة العديد من القرارات وتقديم الخدمات. وقد انطلقت هذه المبادرات والمشاريع التي حملت عناوين عامة مثل "الحكومة الإلكترونية" و "الحكومة الذكية"، برؤى قيادية تأمل في إحداث نقلة تساعد في رفع مستويات الكفاءة والفعالية في هيكلها الإدارية والخدمات التي تقدمها، وتضيف في المجمل قيمة تنافسية إلى منظومتها الحكومية.

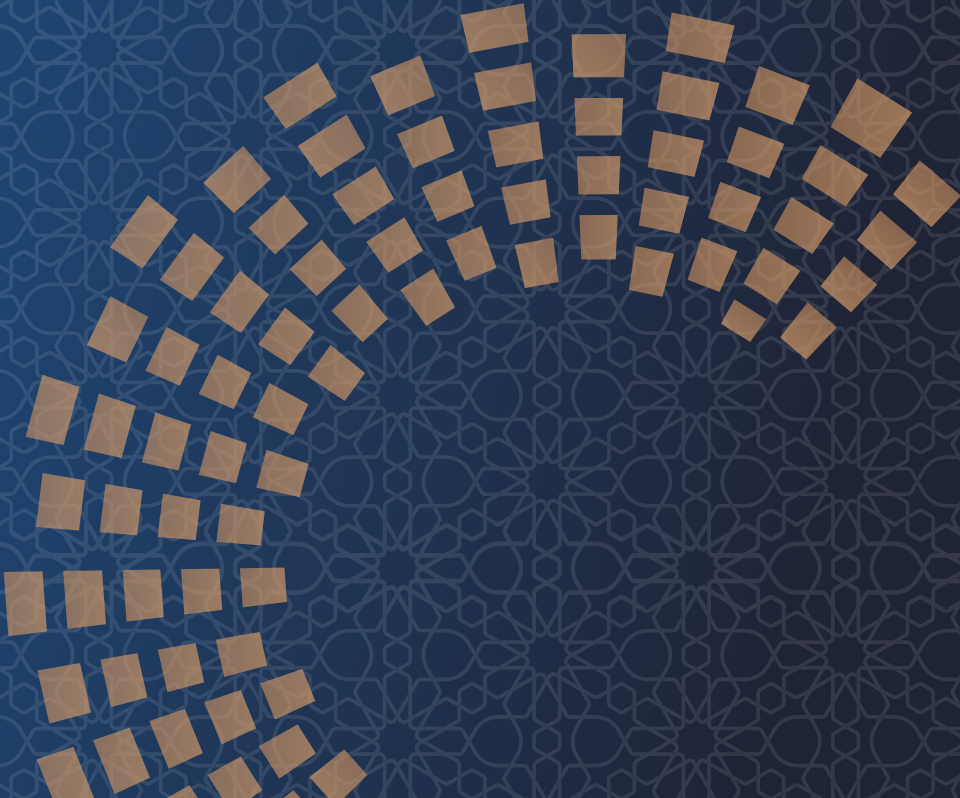
ولكن التساؤل الذي يدور كثيراً في الدراسات والبحوث العالمية، هو عن مدى مساهمة هذه المشاريع بالفعل وبعد عقدين من بدءها وإنفاق مئات المليارات من الدولارات، في تحقيق الأهداف المرسومة لها وفق المنظور العالمي؟



الشكل رقم (1): الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2016-2022 (مليون دولار)
المصدر: المؤسسة الدولية للبيانات (IDC)

من المتوقع
أن يرتفع الإنفاق العالمي
على مشاريع التحول الرقمي
بشكل مطرد خلال السنوات
الخمسة القادمة 2019-2023،
بمعدل نمو سنوي إجمالي
بنسبة 17.1%، ليصل إلى 2.3
تريليون دولار في عام
2023.

المصدر: مؤسسة البيانات الدولية (IDC)



ولكن وقبل أن نباشر في محاولة الإجابة على هذا التساؤل، نحتاج لتحرير مصطلحي الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية، ومعرفة الفرق بينهما، لنميز ومن خلال التعريف عما هي طبيعة الآمال والأهداف المرتقبة في كل منهما.

مفهوم الحكومة الإلكترونية

تبنى الحكومة الإلكترونية توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والاعتماد على شبكة الإنترنت لتعزيز كفاءة وفعالية وجودة أداء منظوماتها الإدارية والخدماتية وتمكينها من ربط إداراتها ومؤسساتها الحكومية ومن القطاع الخاص وغيرها من أصحاب العلاقة بالخدمات، بهدف إتاحة مختلف خدماتها وتقديمها للجمهور بشكل سلس يمكن الوصول إليها في أي وقت وأي مكان.

وقد ساهمت مبادرات التحول الرقمي في مشاريع الحكومة الإلكترونية بدعم التوجه العام للانتقال من أسلوب يتميز بالروتين والبيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات، وإيجاد نماذج عمل جديدة من حيث الوسائل التي يمكن من خلالها تمكين الوصول إلى المعلومات وتقديم الخدمات على مدار الساعة، بشكل مشابه بل وتتفوق في بعض الحالات على الخدمات المقدمة في القطاع الخاص.



في ظل التقدم التكنولوجي وتطور المجتمعات
الرقمية، باتت الحكومات ملزمة برفع مستوى
كفاءة وفعالية منظوماتها، وإعطاء أهمية أعلى
لاحتياجات ورغبات مواطنيها وقطاعات الأعمال،
وهو ما أصبح يدفعها إلى إعادة النظر في
هياكلها التنظيمية وتبني مناهج عمل أكثر
تشاركية وشمولية في تقديم
الخدمات العامة.

مفهوم الحكومة الذكية

تعتبر الحكومة الذكية هي التطور التالي بعد التحول نحو الحكومة الإلكترونية، مدفوعاً بالتطورات في وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الهواتف المحمولة، وتحليل البيانات.

ويختلف المفهوم عن بعضهما بأن الحكومة الإلكترونية تركز على تشجيع المشاركة الإلكترونية وتقديم الخدمات للمواطنين في البيئات الإلكترونية المعتمدة على الإنترنت، بينما أن مفهوم الحكومة الذكية ينطوي على الاستفادة من البيانات في عمليات صنع القرار وتقديم الخدمات بشكل آلي وفوري والاستجابة (التنبؤية) لمتطلبات ورغبات المواطنين وقطاعات الأعمال المختلفة المكونة للدعائم الاقتصادية والاجتماعية.

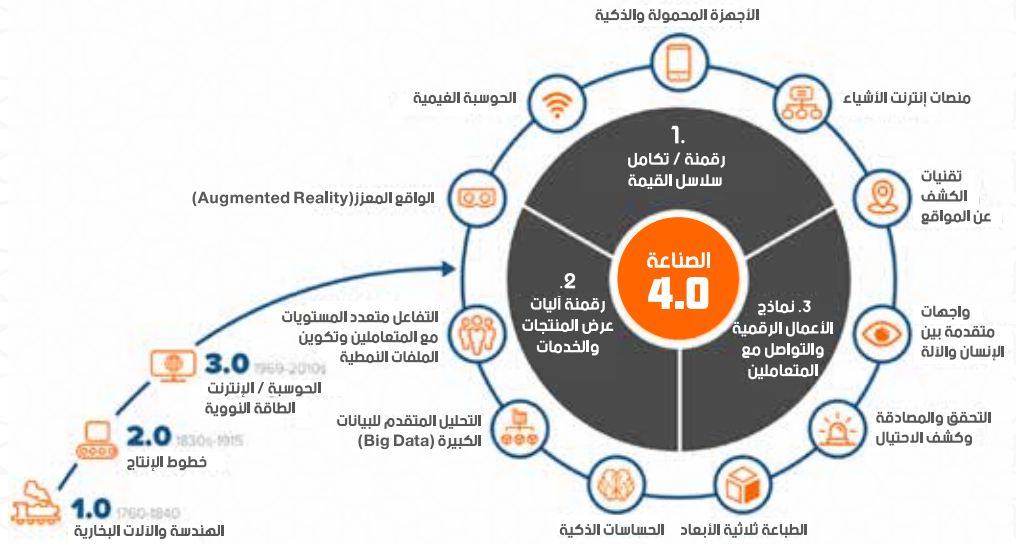
ومن منظور فني تقوم الحكومة الذكية بتنفيذ ربط شامل لجميع الخدمات الحكومية مع بعضها البعض لإتاحة تدفق المعلومات والمعرفة، وتؤكد من خلالها أيضاً التكامل الإلكتروني بين الأنظمة في جهات حكومية أخرى لاستكمال الإجراءات - نيابة عن المستفيد - وذلك من خلال الاستعلام التلقائي عن بيانات المستفيد من الخدمة بدلاً من طلبها منه مما يزيد من دقة المعلومات وموثوقية البيانات وسرعة تنفيذ العمليات.

ولا شك بأن مبادرات ومشاريع الحكومة الذكية هي الأقرب لبناء منظومة فعالة للخدمات الحكومية الإلكترونية بحيث يمكن هندسة كافة العمليات لتتم آلياً وبدون تدخل بشري، ولا تستدعي من المتعامل سوى "ضغط زر". وهو ما يعني بأن وجود أي قرار بشري في وسط الإجراء المؤتمت يخرج هذا الإجراء من دائرة تعريفه كإجراء رقمي ذكي.

لا تكتفي الخدمات الذكية بتقديم خدماتها للمتعامل فقط عند طلبها بل نجد اليوم أن التطور التكنولوجي المذهل في الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة سيمكّن الجهاز الحكومي للتحول إلى "مصنع ذكي" لتقديم خدماته بشكل استباقي وحسب احتياجات المتعامل ومن دون أن يطلبها، وكما هو الحال في التطبيقات الحديثة بالتجارة الإلكترونية.



تكنولوجيات
الثورة الصناعية
الرابعة ومفاهيم الصناعة
4.0، سيعني بأن الآلات ستتمكن
لوحدها من التطور الذاتي وإكمال
المهام المعقدة لتحسين الخدمات
والمنتجات وظروف العمل بكفاءة
وفعالية وجودة غير
مسبوقة.



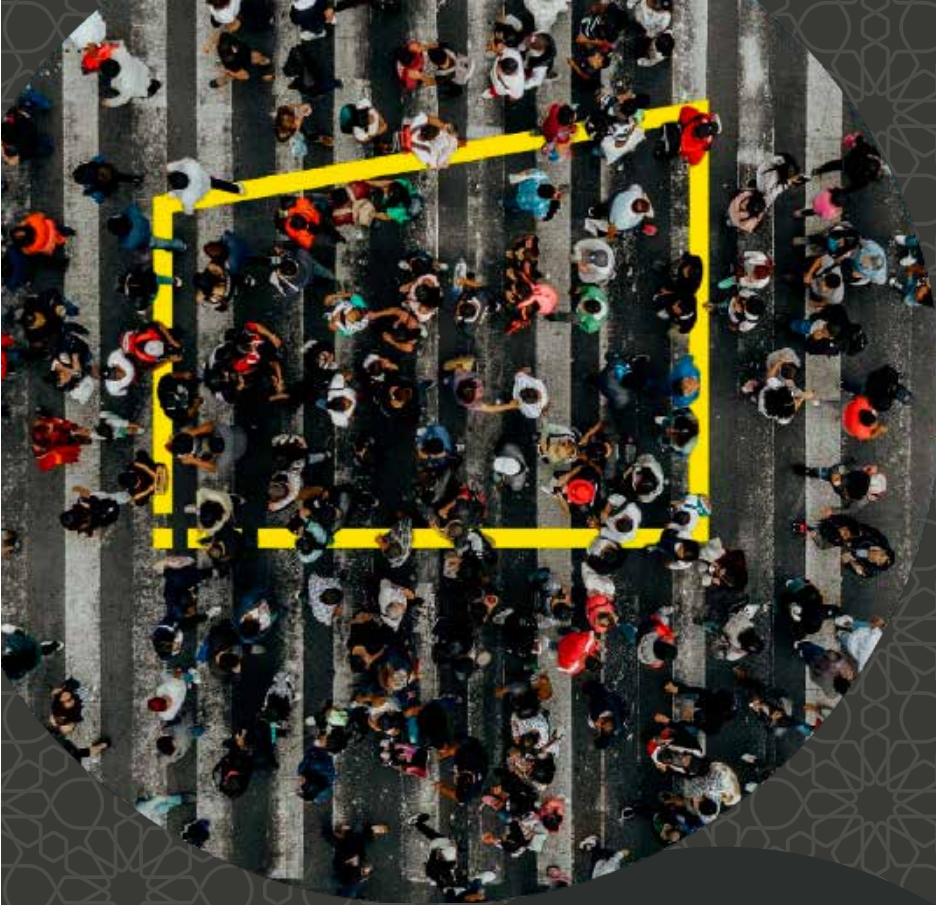
الشكل رقم (2): التطور التكنولوجي والاتجاه العالمي نحو تبني مفاهيم الصناعة 4.0

تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة

مفاهيم الصناعة 4.0¹، باتت تدفع بتطبيقات مُمكّنة للآلات للتواصل فيما بينها من خلال الشبكات الإلكترونية واتخاذ القرارات اللامركزية بمستويات تفوق القدرات البشرية، وتتشكل معها "مؤسسات ذكية" تتميز بقدراتها الآلية على التطوير الذاتي والتعامل مع المتغيرات والتعلم المستدام، والقدرة على تطوير المنظومات الخدمية والإنتاجية بمستويات كفاءة وفاعلية وكلفة وأداء غير مسبوق.

ففي الخدمات الحكومية الذكية، يتم تقديم الخدمات بشكل مهياً للمتعامل ومخصص له حسب رغباته واحتياجاته، بالاعتماد على منظومة موحدة لإثبات الهوية الشخصية في البيئات الإلكترونية، وهو ما بدوره يعزز الترابط والتكامل بين الأنظمة الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة. وسيمكّن مثل هذا التكامل لقواعد البيانات من تطوير نماذج تنبؤية ذكية وتطوير خدمات مخصصة (cus-tomized) ولتكون متاحة بشكل تلقائي.

1. مصطلح الصناعة 4.0 (INDUSTRY 4.0) يشير إلى مرحلة جديدة من الثورة الصناعية التي تركز بشدة على الترابط والتكامل، والأتمتة، والتعلم الآلي، وتحليل والتفاعل مع البيانات بشكل آني ولحظي واتخاذ القرارات اللامركزية وتنتج ما يسمى بـ "المصانع الذكية" التي تعتمد على أنظمة إلكترونية في إدارة أعمالها وعملياتها في إنشاء وإدارة سلاسل القيمة وتحقيق الميزة التنافسية.

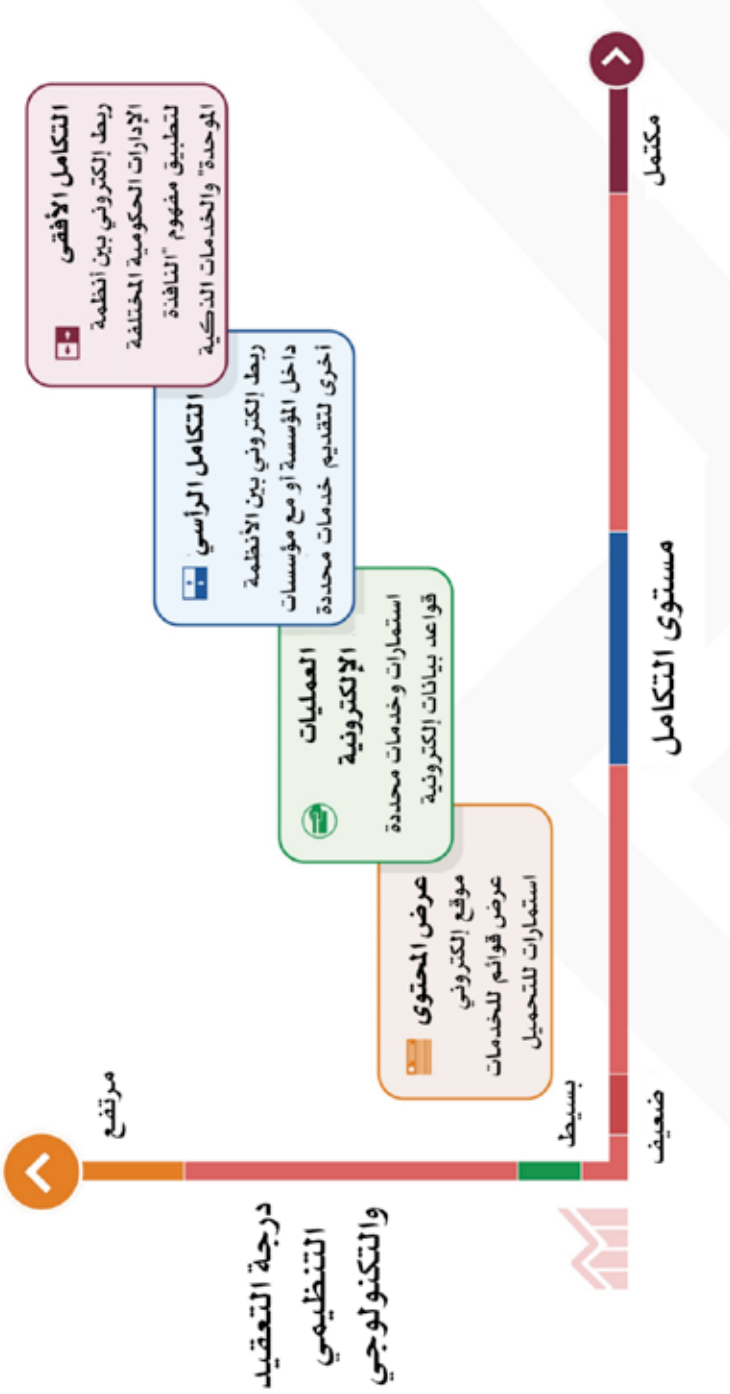


لم تعد العلاقات
التقليدية بين الحكومة
والخدمة والمواطن هي ذاتها في
القرن الحادي والعشرين أو كما كانت
عليه في السابق. والحكومات أصبحت أمام
خيار وحيد وهو تبني مناهج ومنظومات
عمل جديدة هادفة وممكنة وسريعة
الاستجابة ومتوافقة مع معايير
ومتطلبات العصر
الرقمي.

أين نحن اليوم في المنطقة العربية من الأهداف العالمية لمشاريع التحول الرقمي التي تم تفصيلها وتوضيحها؟

وهل وصلت المنظومة الحكومية إلى مستوى " الخدمات الذكية"؟

ولتبيين الحقيقة، يمكننا الإستعانة بنموذج التحول الرقمي، والذي يصور التحول في أربعة مراحل أساسية وهي:



الشكل رقم (3): المراحل الأربعة لتطور التحول الرقمي في المنظومة الحكومية

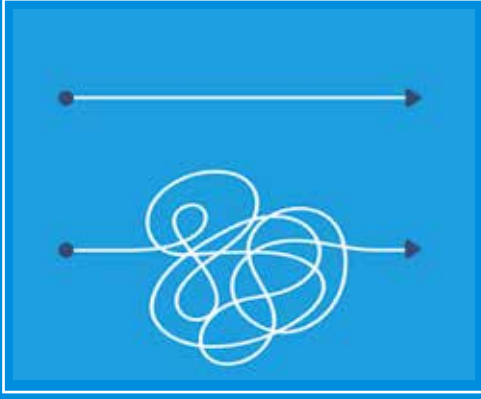
مراحل التطور الحكومي مع مشاريع التحول الرقمي

- المرحلة الأولى: وهي مرحلة تبدأ بالتواجد على شبكة الإنترنت، ونكتفي هنا الجهات الحكومية بتوفير معلومات عنها على مواقعها الإلكترونية وتوفير بعض الاستمارات التي يمكن للمتعاملين تحميلها.
- المرحلة الثانية: مرحلة التفاعل البسيط حيث يمكن للعميل إدخال بياناته وتحميل بعض الملفات وتقديم الطلبات إلكترونياً وتلقي الردود.
- المرحلة الثالثة: تتوفر في هذه المرحلة مستويات محددة من الربط الإلكتروني بين الأنظمة - داخل نفس الجهة الحكومية - لتمكين المتعاملين من إتمام الإجراءات لخدمات محددة بشكل آلي من الموقع الإلكتروني والذي يحتوي استمارات إلكترونية تفاعلية تتضمن تسديد الرسوم المقررة. (وهنا نصل لمستوى عالي من النضوجية في ممارسات الحكومة الإلكترونية).
- المرحلة الرابعة: مرحلة الخدمات المتكاملة وبهذه المرحلة تتحقق متطلبات الحكومة الإلكترونية - والذكية جزئياً - حيث تتسم الأنظمة الحكومية بالترابط والتكامل لتمكين إتاحة خدمات الإدارات، والجهات الحكومية، المختلفة والمتعددة، وبمفهوم "النافذة الحكومية الموحدة للخدمات".



على الرغم من أن العديد من الدول العربية قد قامت بتنفيذ مشاريع بوابات الخدمة الموحدة وتطوير إمكانات المشاركة الإلكترونية، إلا أن النجاحات تكاد تكون محصورة من حيث قيمتها الاجتماعية والاقتصادية.

ومن واقع الدراسات التي نشرت إلى اليوم، فإن معظم الجهات الحكومية العربية ما زالت بين المرحلة الثانية والثالثة، ويمكننا القول أن الحالات التي تتصف بتكامل الخدمات بالمرحلة الرابعة يمكن اعتبارها بأنها في أطوارها الأولى، ورغم تثميننا لشجاعة المحاولة والإقدام لدى العديد من الحكومات وبعض الدول العربية إلا أنها ما زالت حالات تمثل أقلية لا تجعلنا نؤكد استقرار الانتقال لهذه المرحلة من مراحل نضوج الخدمات الرقمية وهي مرحلة الحكومة والخدمات الذكية.



الحلول

التكنولوجية وفرت

بطبيعتها شبكات اجتماعية

لامركزية ديناميكية معقدة، وهي

تمثل شكلاً جديداً من التنظيم الذي قد

يبدو أنه متفق مع السياق العالمي الناشئ
لعصر المعلومات والمعرفة. هذه التحديات

أصبحت تتطلب تطوير المنظومات

الحكومية بهياكل ومنظومة إجراءات

يمكنها الاستجابة والتفاعل مع

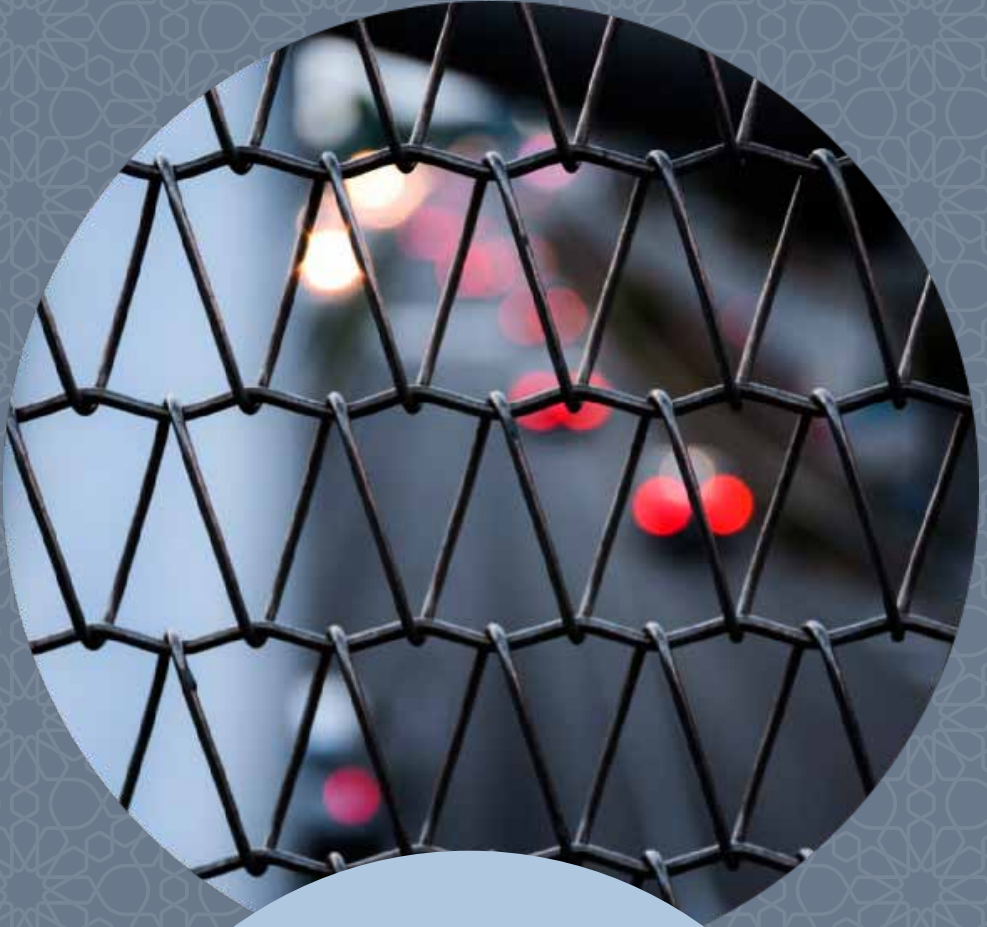
هذه المتغيرات.

الخدمات الحكومية البسيطة والمعقدة

يمكن ملاحظة التوجه العام في معظم مبادرات ومشاريع التحول الرقمي الحكومية لتقديم الخدمات الحكومية البسيطة التي تحتاج لإجراء واحد داخل جهة واحدة لإنجازها، ونجحت وبشكل كبير في هذه الفئة من الخدمات الحكومية.

ولكن وعلى الصعيد الآخر وأرض الواقع، فإننا نرى بأن هذه المشاريع تهمل الجزء الأهم وهي الخدمات الحكومية المعقدة التي تشكل النسبة الأكبر، والتي تختلف فيها عن الأولى في أنها تحتاج إلى إجراءات كثيرة وتداخل من جهات حكومية متعددة للمشاركة في صناعة القرار المطلوب لإنجاز الخدمة على الوجه الأكمل.

ما هي أهم العوائق التي تعطل مسيرة التطور
والتقدم في مشاريع التحول الرقمي؟



**التطورات
التكنولوجية
المتسارعة، ومسائل
الخصوصية والمخاوف الأمنية،
ودرجة التعقيد في تطوير
الشبكات الرقمية، والحوافز التشريعية
والتنظيمية والتحديات الداخلية، كلها
تمثل تحديات معيقة لتقدم ونجاح
مبادرات ومشاريع التحول
الرقمي.**

العوائق والتحديات

1. اختلاف طبيعة وهيكلية البنى التحتية التكنولوجية في الجهات الحكومية يجعل الترابط الشبكي بها متسماً بشيء من التعقيد أو مكلفاً، وهذا الأمر أصبح من الممكن معالجته في ظل تطور الحلول والوسائل الحديثة من أجل الربط الشبكي بين قواعد البيانات.
2. عدم وضوح الرؤية التكاملية بين الجهات بعضها البعض وتراخي عزيمة القيادات الحكومية في دفع إداراتهم ومخصصيهم للمضي بجدية في هذا الاتجاه التكاملي.
3. الاتجاه المتسرع للربط بغض النظر عن تصميم وتخطيط مؤسس على إعادة هندسة العمليات، وهو ما يعرض المشاريع التكاملية لخطر عدم النجاح لاحقاً وأن يظل التطبيق معقداً وعالي التكلفة.
4. وجود تحفظات عديدة على سرية البيانات المتوفرة لدى كل جهة وعدم تبادلها أثناء عمليات الترابط والتكامل حتى بين الجهات الحكومية بعضها البعض، وهذا الأمر أصبح من الممكن علاجه تقنياً بحيث يمكن تبادل البيانات بشكل مشفر دون كشفها، والتحكم في نوعية البيانات المتبادلة وطرق الحفظ المركزية الحكومية بحيث تتمتع بمزايا الخصوصية والسرية المطلوبة.
5. وجود خلل وأخطاء في إدارة وتنفيذ بعض المشاريع التطويرية الرقمية بدءاً من مراحل تحديد نطاقها ومروراً بمرحلة التعاقد والترسية على الجهات المنفذة، وأثناء التنفيذ وحتى مرحلة الإغلاق وقبول المشروع بشكل نهائي.
6. وجود مقاومة داخلية للتغيير بالجهات الحكومية من الموظفين وخاصة مدراء الوحدات الإدارية والذي يخشون عواقبه في استقرار مزاياهم الوظيفية.
7. عدم توافر الموازنات المالية والموارد المادية يشكل أحد أهم العوائق المتسلسلة في هذا السياق.

**تنفيذ
مشاريع التحول
الرقمي تتطلب رؤية
وقيادة واستراتيجية
شاملة تركز على تحقيق
متطلبات النمو الاجتماعي
والاقتصادي.**



الحلول والتوصيات المقترحة

بالنظر إلى هذه القائمة الموجزة والمختصرة لبعض التحديات التي تواجه مشاريع التحول الرقمي، سنجد بأن معظمها عوائق إدارية وفنية ويمكن حلها بشرط توافر العزيمة والإرادة التغييرية لدى الدول والجهات الحكومية، وهو ما يتطلب توافر القيادات المؤمنة بالتغيير والملمهة لموظفيها والقادرة على قيادة هذه المسيرة سواء على المستوى المركزي الحكومي أو على مستوى الجهة.

ونعتقد أنه من الأهمية الكبيرة أن تتوافر لدى الحكومات خرائط بالخدمات القابلة للتكامل، تكون متمحورة حول احتياجات ورغبات ووجهة نظر المتعامل، ومبنية على دراسات وإحصاءات حقيقية لوضع أولويات لتحول هذه الخدمات لخدمات ذكية بناء على السهولة والتكلفة والسرعة في الإنجاز وبشكل متدرج.

كما ويمكن للتغلب على مشكلة توافر الموازنات المالية تبني مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص من خلال نموذج تعاووني يحقق المصالح المشتركة ويحافظ على مصالح المتعاملين دون إرهاب أو مغالاة مادية لأن الغاية هي رضا المواطنين كغاية أسمى وهدف نهائي.

ويتبقى أمر في غاية الأهمية وهو ما نكرره دوماً حول أهمية إعادة هندسة الإجراءات الحكومية، وهو أمر يشكل الأساس الصحيح لأي تحول رقمي وخاصة في الخدمات المعقدة والمركبة من إجراءات متعددة وهو ما يستدعي أن يكون التصميم من وجهة نظر المتعامل وبشكل مبتكر ومبدع.

ثم أنه يتوجب تجنب اقتصار مبادرات إعادة التصميم للخدمات الحكومية ومنصباً على وجهات نظر المؤسسات والعاملين بها فقط، حيث أنه ما زلنا حتى اليوم بعيدين عن الممارسة التي تقضي بإشراك جميع الجهات ذات العلاقة بالخدمة وأولها المتعاملون النهائيون أو المواطنون. ويجب أيضاً أن تفرز هذه التحولات لخدمات مستحدثة تركز على عمليات وإجراءات تحقق مبادئ الفعالية والكفاءة والشمولية ووفق مفاهيم الجودة الشاملة.



في خلاصة، إننا بحاجة
لتبادل المعارف في المنطقة العربية
تحديداً حول سبل إنجاز مشاريع التحول
الرقمي نحو الحكومة الذكية لأننا وفي المستقبل
وفي ظل الثورة الصناعية الرابعة، سنجد العالم
يقدم خدماته الحكومية الرقمية بتقنيات جديدة
وبشكل استباقي لصالح المواطن وبشكل متسق مع حياته
ومتطلباتها، وهو ما يجعلنا ننظر بأمل مصحوب بالقلق
تجاه وضعنا الحالي في الدول العربية، وضرورة وجود
رؤية شمولية أكثر جدية، تركز على الأهداف قبل
الوسائل، وتقيس النتائج بموضوعية وليس
بشكليات المخرجات.

في العالم المتغير الذي نعيش فيه، إذا لم تستطع الدول تطوير أنظمة وهياكل عمل أكثر مرونة وديناميكية وشمولية والاستفادة من الفرص المتاحة اليوم، فإن هذه الدول حتماً ستكون في لقاء مع تبعات ومخاطر اجتماعية واقتصادية لا يمكن حصرها.

Al-Khouri, A.M. (2012) "eGovernment Strategies: The Case of the United Arab Emirates", *European Journal of ePractice*, No. 17, pp. 126-150.

Al-Khouri, A.M. (2013) "Connected Government: UAE Government Integration Strategy". *Business and Management Horizons*, Vol. 1, No. 1, pp.74-95.

Al-Khouri, A.M. (2013) "e-Government in Arab Countries: A 6-Staged Roadmap to Develop the Public Sector", *Journal of Management and Strategy*, Vol. 4, No. 1, pp. 80-107.

Al-Khouri, A.M. (2013) "Exploring the Role of Technology in a Joined up Government: A Proposed Framework for Service Governance", *International Journal of Electronic Governance and Research*, Vol. 2, No. 2, pp. 196-204.

Al-Khouri, A.M. (2013) "Technological and Mobility Trends in e-Government". *Business and Management Research*, Vol. 2, No. 3, pp. 90-112.

Al-Khouri, A.M. (2014) "Global e-Government: What needs to be Learned? A Reflection on UN e-Government Survey 2014," *International Journal of Innovation and Applied Studies*, vol. 7, no. 1, pp.262-272.

Al-Khouri, A.M. (2016) *Smart Government: Circle of Attention*. Egypt: Arab Administrative Development Organization.

Al-Khouri, A.M. (2018) *Electronic Government for the 21st Century*. Egypt: Arab Administrative Development Organization.

Brabham, Daren C.; Guth, Kristen L. (1 August 2017). "The Deliberative Politics of the Consultative Layer: Participation Hopes and Communication as Design Values of Civic Tech Founders". *Journal of Communication*. 67 (4): 445–475.

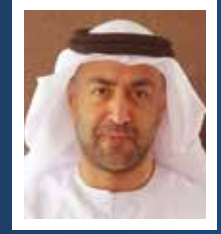
Rubel, T. (2014). *Smart government: creating more effective information and services*. New York: Cengage.

IDC (2019) Worldwide Spending on Digital Transformation [Online].
International Data Corporation.
Available: <https://www.idc.com/getdoc.jsp?containerId=prUS45612419>.

عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي

هو أحد المنظمات التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، برؤية طموحة للمساهمة في تطوير البنى التحتية والاطر التنظيمية والمعرفية والتشريعية والتقنية والمواصفات الدولية بالمجالات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. كما وتشمل رؤية الاتحاد دعم خطط الشمولية الرقمية، وحشد القدرات العربية والعالمية وتوحيد الجهود للنهوض بمستويات جودة الحياة في المنطقة العربية ودعم التنمية العربية المستدامة.

عن المؤلف:



د. علي محمد الخوري هو مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، وهو أحد المسؤولين الحكوميين بدولة الإمارات العربية المتحدة. شارك طوال الثلاثة عقود الاخيرة في إنجاز مجموعة من البرامج والمشاريع الوطنية الاستراتيجية في دولة الإمارات ودول إفريقية عديدة. كما أنه عمل مع منظمات دولية منها المنتدى الاقتصادي العالمي، والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة، وشارك في إعداد تقارير عالمية عديدة. كما ويعمل أيضاً مستشاراً استراتيجياً لعدد من الحكومات الإفريقية ومؤسسات مالية عالمية.

تم تصنيفه في 2018 ضمن أهم 100 شخصية دولية ساهمت في تطور تطبيقات الحكومات الرقمية على مستوى العالم، حيث جاء في المرتبة الـ 23 وكشخصية عربية وحيدة. له أكثر من 100 مؤلف علمي تتضمن منهجيات وأطر عمل تهتم بتطوير المنظومات الرقمية والمجتمعات المدنية والتطوير الإداري والاقتصادات المعرفية المستدامة.

د. الخوري هو زميل وأستاذ المعهد البريطاني للتكنولوجيا في لندن، وحاصل على شهادة بكالوريوس العلوم من جامعة مانشستر، وماجستير العلوم في إدارة المعلومات من جامعة لانكستر، ودكتوراة في إدارة المشروعات الاستراتيجية من جامعة وريك في المملكة المتحدة.

